

## من وزير الاقتصاد والمالية

إلى

**الموضوع:** طلب إعفاء من معالم التأخير المستوجبة تبعا لتجاوز مدة الإقامة بالتراب التونسي.  
**المرجع:** مكتوبكم عدد 17 الوارد علينا بتاريخ 9 جانفي 2015.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس إعفاء المواطنة الإيفوارية " المدرجة بسجلات المفوضية كلاجئة من معالم التأخير المستوجبة تبعا لتجاوز مدة الإقامة بالتراب التونسي يشرفني إعلامكم أنه طبقا لأحكام الأمر عدد 815 لسنة 1994 المؤرخ في 11 أفريل 1994 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة يستوجب الحصول على تأشيرة الدخول والإقامة بتونس لمدة تتراوح بين يوم وثلاثة أشهر توظيف معلوم محدد بـ70 دينار. هذا وفي صورة تجاوز هذه المدة يستوجب تسوية الوضعية دفع مبلغ محدد بـ20 دينار عن كل فترة زمنية تتراوح بين يوم واحد و7 أيام.

وبالنسبة إلى الحالة الخاصة وباعتبار أن التشريع الجاري به العمل لا ينص على إعفاء اللاجئين السياسيين من معالم التأخير فإنه لا يمكن إعفاء المواطنة الإيفوارية " المدرجة بسجلات المفوضية كلاجئة من معالم التأخير المستوجبة تبعا لتجاوز مدة الإقامة بالتراب التونسي.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المدير العام للدراسات  
والتشريع الجبائي

الإضاء: جواد اللواتي